



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

وقائع ورشة عمل

" مشكلات الصرف الصحي في أم النصر: إلى أين؟ وإلى متى؟ "

الزمان: الساعة ١٢:٣٠ ظهر، يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٩/١٠
المكان: قاعة مكتبة مركز الميزان لحقوق الإنسان، مخيم جباليا

تمهيد

على ضوء المعلومات المتوفرة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان حول تفاقم مشاكل الصرف الصحي في مناطق شمال غزة، لاسيما المشكلة المتعلقة بمحطة التجميع في قرية أم النصر، وتزايد مخاطر وقوع كوارث بيئية على غرار ما حدث في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٧، نظم المركز ورشة العمل سعياً منه للوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بهذه القضية، وتوفير فرصة للتباحث البناء بين الجهات ذات الصلة وسكان المنطقة للوصول إلى الحلول الممكنة لهذه المشكلة، والخطوات الواجب اتخاذها من قبل الجهات المختلفة للتوصل إلى حل نهائي لهذه القضية. كما هدف اللقاء إلى تدارك أي تفاقمات غير محمودة العواقب قد تحدث في المستقبل قبل وقوعها.

وجاء هذا اللقاء في سياق رؤية المركز وسعيه إلى إعمال واحترام حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الحق في السكن الملائم، والصحة، والعيش في بيئة نظيفة وصحية. شارك في اللقاء ممثلين عن عدد من الهيئات ذات الصلة بالموضوع، والأمم المتحدة، وممثلين من المؤسسات الأهلية، وممثلين عن بلدية أم النصر، عدد من سكان المنطقة، وعدد من المختصين والمهتمين.

الافتتاحية

أ. رامز يونس، مركز الميزان لحقوق الإنسان

مساء الخير، أرحب بكم وأشكر لكم تلبية دعوة المركز وحضور هذه الورشة، وفي البداية أعتذر منكم عن اضطرارنا إلى تأجيل موعد الجلسة إلى هذا اليوم، حيث كان من المقرر أن تعقد مساء أمس، والسبب في ذلك يعود إلى اضطرار المركز إلى تلافي حالة التشويش التي طرأت بسبب الإضراب الذي دعت له فصائل منظمة التحرير في غزة. موضوع هذه الورشة كما تعلمون هو موضوع قديم جديد، حيث أن هذه المشكلة لم تنزل قائمة وتكرر تبعاتها عام بعد عام. وأنتم على اطلاع بهذه المشاكل.

عنوان هذه الورشة هو "مشكلات الصرف الصحي في أم النصر، إلى أين؟ وإلى متى؟" نود في هذا اللقاء التركيز على نقطتين جوهريتين هما: الوقوف على آخر التطورات بخصوص الوضع القائم حالياً فيما يتعلق بأحواض تجميع مياه الصرف الصحي في قرية أم النصر (القرية البدوية)، والثانية هي إتاحة مساحة للتشاور فيما بين جهات الاختصاص والجهات ذات العلاقة بهذه القضية على أساس تحديد ما الذي يجب فعله. حيث أن الكارثة التي حدثت لا تزال حاضرة في ذهن كل منا، ونعتقد أن الجميع معني بأن لا تتكرر أحداث من هذا النوع في المستقبل. هذا هو الهدف الأساسي من عقد هذه الورشة. وفي حال أثرت جوانب أخرى للقضية خلال اللقاء فمركز الميزان مستعد لتبنيها، بحيث يقوم بالجهود اللازمة لمتابعة ما يتم طرحه من حلول مع جهات الاختصاص، وبأشكال المتابعة كافة.

كما تعلمون، مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية تعنى بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويأتي هذا اللقاء ضمن إطارها. وهذه الورشة ليست أول نشاط يقوم به المركز حول هذا الموضوع. فقد عقد المركز في السابق عدد من ورش العمل، لقاءات مع الأهالي، اجتماعات، ومؤتمرات... وما إلى ذلك، بهدف الوقوف على تفاصيل هذه المشكلة ومحاولة التوصل إلى حل جذري لها. دعونا نعترف بأن هنالك تقصير شديد في متابعة هذا الموضوع على الرغم من تفهمنا بأن هنالك بعض الأمور الخارجة عن إطار سيطرة الجهات المسؤولة، بمعنى أنها ليست بيد أي من الجهات المعنية بهذه القضية. بالرغم من ذلك تبقى هذه الجهات هي المسؤولة عن هذه المشكلة. على هذا الأساس وجد المركز أهمية خاصة لتنظيم هذه الورشة للتشاور والتباحث مع ذوي الشأن.

وهي جلسة مفتوحة لإثارة حالة من النقاش والتشاور. وهنا أفتح المجال لأي من الحضور للتقدم بمداخلة حول هذه القضية. ولكني أفضل أن نبدأ بمداخلة من قبل أحد الأشخاص من المنطقة نفسها ليحدثنا عن صورة الوضع الآن.

نقاش وحوار

د. حسن شعبان، ممثل عن وزارة الأشغال العامة

وزارة الأشغال العامة هي الجهة المسؤولة عن التحقيق في الكارثة التي حدثت في أم النصر ومتابعة الموضوع. وكلفت الوزارة مع وزارة الحكم المحلي بإعادة إيواء الناس المتضررين أو تعويضهم، وإيجاد حل للمشكلة، وبدأ البحث، بالتعاون مع سلطة المياه وهيئة مياه الساحل، عن أماكن مؤقتة تضح إليها المياه المعالجة والعمامة والتي بالتأكيد أحدثت ضرراً كبيراً في المنطقة كلها.

لقد كان من المتوقع أن يتم الانتهاء من إنشاء محطة تجميع مياه الصرف الصحي شرق جباليا، على أن يتم ضخ المياه المعالجة من أحواض التجميع في أم النصر إلى المحطة المذكورة. وكان من المقرر افتتاح المحطة الجديدة في شهر يونيو، ثم تأجل إلى يوليو، ثم سبتمبر وذلك في انتظار أن تصل كافة المعدات اللازمة. وفي هذا السياق تم حفر ثلاثة أحواض مؤقتة في محطة أم النصر حيث انتهى العمل في الحوضين (٢ و١) على أساس أن تضخ إليهما المياه. مع العلم بأن هذه الأحواض لا تشكل حلاً نهائياً للمشكلة لأن سعتها محدودة والتصريف الجوفي الخاص بها محدود. وكانت الفكرة بأن يتم ضخ كمية من المياه في كل حوض منها على ارتفاع متر أو مترين، من ثم تترك يوم أو يومين لكي يتسنى الوقت لعملية امتصاص الأرض لتلك المياه من ثم عملية تجفيف للحوض.

و المشكلة تنحصر في أن الأحواض المؤقتة التي نلجأ إليها كحل هي ليست كذلك، وستبقى المشكلة قائمة في أحواض تجميع المياه العادمة التي من المفترض أن تصرف بين (١٦-١٧) ألف لتر مكعب يومياً. وبسبب عدم وجود آلية لتصريف تلك المياه ليس هنالك حل لتصريفها سوى إضافة أحواض مؤقتة التي يتم إقامتها والتي بدأت تنمو عشوائياً شمال وغرب المحطة الرئيسية في المنطقة. ومما لا شك فيه أن الأحواض العشوائية تخلق مشاكل بيئية.

قالوا أن تلك الأحواض ستكون مؤقتة ولكن للأسف الشديد، عندنا كل شيء يبدأ مؤقتاً ويصبح فيما بعد دائماً. ولأن رؤيتنا للأمور غير سليمة وغير علمية، وغير واضحة بخصوص إدارة المياه ومياه الصرف الصحي، فقد تلوثت المياه بشكل جائر سواء من البحر أم من المجاري. بمعنى آخر فإن سلطة المياه توصل مياه الشرب إلى المنازل إما مالحة وإما ملوثة، فيما تتولى البلديات جباية قيمة فواتير استهلاك المياه والناس لا يعرفون ماذا يشربون. وأنا هنا لا أتجني على أحد بل أتحدث عن علم بما هو واقع. وأنا أحد المسؤولين والمتابعين لمشكلة المياه في غزة.

حدثت المشكلة في أم النصر، وتكاثرت الأسئلة عن الحوض الذي انهار. وعلى الفور بادرننا إلى إجراء تحقيق في الموضوع وكتابة تقرير حوله. وأوضحنا في التقرير ما هي أسباب انهيار الحوض من الناحية الفنية والإدارية ومن منطلق رؤيتنا. حيث أن من قام بإنشاء الحوض ومن شارك في بنائه معروفون. طبعاً ذكرنا كل ذلك في التقرير وإنشاء الله سنرفعه للجهات المسؤولة، المشكلة اليوم في أم النصر لا يمكن حلها بالبحث عن حوض مؤقت لكي يتم ضخ المياه العادمة إليه.

وأود أن أعود إلى أصل المشكلة، حيث أننا وقبل أن تنشأ القرية البدوية ويتم اختيار مكانها، كنا خاطبنا وزير الإسكان وقتها برسالة قلنا فيها بأن قرار اختيار هذا الموقع لنقل السكان هو قرار خاطئ. لأنه من غير المناسب أن يتم اعتماده لإقامة سكان فيه. وطلبنا أن يتم نقلهم إلى مكان آخر بحيث يكون مناسباً لإقامتهم. فالمكان غير مناسب من الناحية الصحية والبيئية، كما أن نقل السكان إلى هذا المكان يعوق مشاريع تطوير منطقة بيت لاهيا في المستقبل لأنه حتى لو ألغيت المحطة الحالية فإن السكان سيبقون في المكان. ولم نتلقى أي رد "كل واحد كان يشتغل على رأسه" والبلد كانت تتبع للوزير على أساس أنه هو المسؤول، فهو الذي يقرر ولا يشاور أحد في قراراته. وهو ليس مستعداً لمشاورة أحد، ربما أن أحد صغار موظفيه أشار عليه بأن يضع البدو في تلك المنطقة فوضعهم. والبدو كانوا منتفعين "كل واحد أخذ ٣٠٠٠ دولار أمريكي" ولكل أم مطلقة أو أرملة تم دفع ٣٠٠٠ دولار أمريكي أخرى. قلنا لهم حينها أن المكان غير مناسب فقالوا "مش مهم" وانتقلوا إلى المكان الذي يتواجدون فيه حول برك المجاري وبعدها بدعوا في الشكوى. صار ما صار وحدث ما حدث، وللأسف الشديد ما زالت الأمور "عايمة" سلطة المياه تحول المسؤولية إلى هيئة مياه الساحل، وهيئة مياه الساحل تحول إلى مجلس البلديات وبعدها إلى الاستشاريين. يعني الأمور "سايبية، عايمة" وطبعاً سلطة البيئة غائبة. والتقرير سيصدر وسيتحمل المسؤولية من سيتحملها. هذا كل ما لدي وهذه هي صورة الأمر.

أ. رامز يونس، مركز الميزان لحقوق الإنسان

شكراً للدكتور حسن شعبان، ممثل عن وزارة الأشغال العامة على هذه المداخلة، التي لخصت المشكلة، والآن أنقل الكلمة إلى المهندس ماهر النجار ممثل عن هيئة مصلحة مياه بلديات الساحل.

م. ماهر النجار، مصلحة مياه بلديات الساحل

جننا هنا لكي نناقش ما قمنا به حتى الآن مع المؤسسات الأخرى المانحة ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتعاون مع بلدية أم النصر وبلدية بيت حانون وباقي البلديات في الشمال هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، جننا لكي نحدد المرحلة التي وصلنا إليها والتحديات التي تواجهنا في الوقت الحالي والحلول الممكنة لهذا الموضوع. أعتبر أن موضوع التحقيق الذي تمت إثارته هو خارج عن إطار هذه الورشة في الوقت الحالي. هناك أشخاص وجهات تتابع الموضوع مثل المجلس التشريعي. فهذا الموضوع ليس مجال بحثنا في هذا اللقاء.

دعوني أوضح المدى الذي وصلنا إليه مع المؤسسات التي نعمل معها. حيث كان هنالك أربعة أمور يجب أن نعمل عليها وهي على النحو الآتي:

أولاً: ارتفاع منسوب البركة (البحيرة) بشكل ملحوظ.

ثانياً: أننا لا نستطيع أن نمنع سكان المناطق المجاورة لأم النصر مثل جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون من أن يضحوا مياه المجاري إلى محطة أم النصر، والسبب أنه لا يوجد سبيل آخر في هذه البلدات وأن التوقف عن الضخ سيحدث مشكلات داخلها. وهذا ليس من جانب التحليل فقد أوقفنا عملية الضخ من هذه البلدات إلى أحواض أم النصر مما تسبب في مشاكل كبيرة. وهي مستمرة حتى الآن حيث أننا بصدد عمل مشروع لتفاديها.

ثالثاً: إنشاء أحواض جديدة بمقدورها أن تستوعب كميات المياه العادمة سواء الموجودة حالياً في أم النصر أو تلك القادمة إليها.

رابعاً: وهو الموضوع الأساس والرئيس ألا وهو استكمال العمل في أحواض التجميع التي شرع العمل بها شرق جباليا، والتي تمثل المرحلة الأولى من مشروع إنشاء محطة المعالجة تحتوي على أحواض ترشيح تستوعب ٨٠٠٠ لتر مكعب.

وأود أن أضعكم في صورة المرحلة التي وصلنا إليها، وما كنا قد خططنا له وإبراز التحديات التي واجهت عملنا والتي لازلنا نعاني منها حالياً. لا أريد الدفاع عن سلطة المياه ولكن الأسباب التي أدت إلى تأخير المشروع معروفة وواضحة للجميع. وهي تأخر وصول المواد، فنحن لا نستطيع إدخال "أي برغي" إلى قطاع غزة. وفي بعض الأحيان كنا نقوم بالاتصال بالصليب الأحمر ومؤسسات دولية أخرى، وأحياناً كنا ننجح في إدخال بعض المواد. وكنت أتمنى لو أن المهندس سعدي علي من سلطة المياه موجود معنا لكي يحدثكم عن أسباب التأخير. حدث أن قوات الاحتلال هددت العمل القائم هنالك مما دفع المقاول المنفذ إلى التوقف عن العمل خشية حدوث مشاكل معه. نأمل من الله أن نتمكن من استكمال العمل في مشروع محطة المياه العادمة في المنطقة الشرقية لكي نتمكن من إنشاء الأحواض قبل بداية فصل الشتاء حتى نتمكن من تفرغ جزء من المياه الموجودة في محطة أم النصر. التوقف عن العمل في المنطقة الشرقية كان متقطعاً حسب الحالة الأمنية والموضوعية. وللأسف لا أعرف بالضبط ما هي الحالة القائمة الآن حيث أن المهندس سعدي علي كان من المفترض أن يحضر ويخبرنا عن حقيقة الأمر.

متحدث:

هنالك مشكلة أساسية في هذا الموضوع وهي مشكلة المعابر، فكما نعلم فإن المواد اللازمة سواء لاستكمال أعمال إنشاء المحطة شرق جباليا أو تشغيلها موجودة في المعبر ولكن لم يتم إدخالها بعد.

د. محمد الكفارنة، رئيس بلدية بيت حانون

أعتقد أن الموضوع يجب أن يناقش بطريقة مختلفة. يعني، أسباب انهيار الحوض سببه الإهمال من كل الأطراف الموجودة وعلى رأسها رئاسة السلطة، من ثم رئاسة الحكومة، وبعدها مصلحة المياه والبلديات. فالمشكلة موجودة وهي ليست وليدة اليوم. لكي يتم إعداد تقرير خاص بانهيار حوض في أم النصر على المسؤولين عن إعداده السعي للإجابة عن السؤال المحوري حول الأسباب التي أدت إلى انهيار حوض التجميع وكيف يمكن أن نتفادى هذه المشكلة.

أ. رامز يونس، مركز الميزان لحقوق الإنسان

أرجو من جميع المشاركين التركيز على المحور الأول من محاور اللقاء وهو الوقوف على حقيقة الوضع القائم الآن في أم النصر. كما أتمنى تأجيل مناقشة أي قضايا أخرى لحين استكمال الحديث في هذا الموضوع. دعونا نعطي المجال للمهندس ماهر النجار، من مصلحة المياه لكي يكمل حديثه.

م. ماهر النجار، مصلحة مياه بلديات الساحل

دعوني أحدثكم عن واقع الحال في أم النصر وأبدأ بذكر المشاريع التي ننفذها والتي من المقرر أن تنتهي قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧. هنالك أكثر من مؤسسة شاركت في العمل على هذا الموضوع منها مؤسسة العمل ضد الجوع والصليب الأحمر بالإضافة إلى مشروع نديره نحن في سلطة المياه بالتعاون مع UNICEF حيث كان هنالك فكرة إنشاء حوضي تجميع في شمال أم النصر من أجل تخفيض منسوب البركة. لقد كان منسوب البركة يرتفع وكان هنالك خشية من أن المياه ستخرج إلى خارج البركة مما سيتسبب انهياره. فتم إنشاء حوضين لتجميع المياه "لقونز" عن طريق مؤسسة العمل ضد الجوع (ACH) وانتهينا من تنفيذه. والمشروع الثاني كان حول عمل نقاط تجميع الضخ، حيث يوجد لدينا محطة ضخ ثابتة وقمنا بإنشاء محطة ضخ متنقلة وهي مكونة من أربعة مضخات. وقمنا باختيار نوع الخطوط المستخدمة لترفع من كفاءتها في تحمل نسبة ضخ أكبر وبحيث تكون أكثر أماناً - علماً بأن دبابات الاحتلال تسببت في مرات عديدة في تخريب ملحقات للمحطة - وبعد ذلك سيمكن ضخ المياه من محطة الترشيح إلى "لقونز" يعمل فعلياً، ومن ثم تضخ إلى الحوضين الذين يتم إنشائهما حديثاً. بحيث يتم ضخ حوالي (١٤) ألف كوب في اليوم إلى أحواض شمال أم النصر.

أما الموضوع المهم جداً قمنا بعملية تقييم، عن طريق مكتب استشاري، والدكتور حسن شارك معنا في العملية، وقدم المكتب الاستشاري توصيات حول الأشياء التي يجب عملها لتقوية الحواف الخاصة بالسواتر الترابية للأحواض، والسائر بالكامل.

قمنا بإرساء العطاء على أحد المقاولين حيث شرع في عملية الإنشاء. ومن المتوقع أن ننهي العمل فيه قبل فصل الشتاء. وجاء أيضاً في الرأي الاستشاري ضرورة زراعة أشجار على حواف السواتر بهدف تثبيت التربة وبالتالي تقوية الساتر.

أريد أن أطمئن الجميع بأن منسوب المياه في البركة انخفض إلى حوالي ٨٠ سنتيمتر. هذا بالرغم من استمرار ضخ حوالي (١٥) ألف كوب إلى الأحواض بشكل يومي. أنا أتحدث هنا عن حوالي مليون ونصف إلى اثنين مليون لتر مكعب تم ضخها لأحواض الشمال. بذلك ضمنا عدم انهيار سواتر البركة، وقللنا منسوبها، و نأمل بأن يتم الانتهاء من إنشاء المحطة شرق جباليا لكي يتم تحويل الضخ إليها. من المخطط أن يتم ضخ (٨) آلاف لتر إليها في المرحلة الأولى ومن ثم (١٢) ألف، وفي المرحلة الثالثة (١٦) ألف لتر. بهذا نأمل في أن نصل إلى طاقة ضخ قصوى تمهيداً للوصول إلى مرحلة يتم خلالها ضخ كل كمية المياه الموجودة في أم النصر وتجفيف البرك هناك.

وهناك موضوع آخر مهم، حيث طلبنا من الجهة الاستشارية تقويم الوضع لمعرفة ماذا حدث للمياه حول منطقة أم النصر خاصة من الجهة الشمالية لتلافي حدوث أضرار على سكان القرية في المستقبل. وهناك مشروع آخر سنقوم بتنفيذه، ويهدف إلى تنظيف كافة الأحواض المتصاوية الموجودة في المنطقة الشمالية وتنظيف كافة قنوات المجاري، وصيانة الأجهزة الميكانيكية الموجودة والخاصة بتنقية المياه من العوالق الصلبة. ومن المفترض أن ننهي من ذلك قبل ٣٠ سبتمبر مع مؤسسة UNICEF. هذه المشاريع نعمل عليها في الوقت الحالي، وأي منكم يستطيع التوجه مع المهندس محمد أبو حسين وهو مدير المحطة حالياً، ويمكنه متابعة أي قضية كانت. وأطلقنا حملة توعية جماهيرية للنساء بحيث يكون المشروع متكامل ويجنب المنطقة الخطر.

د. محمد الكفارنة، رئيس بلدية بيت حانون

حبذا لو نقوم بزيارة ميدانية للاطلاع على آخر التطورات ومعرفة سبب انهيار الحوضين. هناك حوضين كانا موجودين يتم ضخ المياه إليهم، حيث انفجر الفاصل الداخلي. يعني لو انفجر الخارجي لكانت مشكلة كبيرة.

أ. عبد الرزاق الغرباوي، مؤسسة العمل ضد الجوع

مؤسسة العمل ضد الجوع مسنولة عن تنفيذ مشروع الأحواض الطارئة في المنطقة الشمالية بالشراكة مع مصلحة المياه وبالتنسيق مع سلطة المياه. كنا نعمل تحت إطار اللجنة الفنية الطارئة للعمل على المشكلة الناجمة عن انهيار أحواض الصرف الصحي في الشمال. بالنسبة للكسر الذي حدث في الفاصل بين الحوضين الذين تم إنشاءهما للطوارئ. حدث الكسر في المنطقة التي تركز لتكون كمخرج للمياه في حالة الطوارئ في حال حدوث ضخ زائد للمياه على الحوض بحيث يتم توجيه المياه بعيداً عن اتجاه القرية. لذلك تم ترك هذه المنطقة منخفضة بحوالي متر عن باقي مناطق تدعيم الحوض. لهذا السبب لدى زيادة الضخ في الحوض توجهت المياه في الاتجاه الذي خططنا له. (بمعنى أن إتاحة الفرصة للكسر كانت متعمدة)

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر

لماذا لم تبلغونا بذلك، "وتركتونا نجري في الشوارع" إذا كان الأمر متعمد. أريد أن أعرف.. تقولون أنكم متفقون على هذا.

م. عبد الرزاق الغرباوي، مؤسسة العمل ضد الجوع

حاولنا قدر المستطاع توفير الأمان والحماية لسكان القرية في حال تم الضخ بشكل زيادة. ففي بعض الأحيان لا يستطيع المشغل من الوصول إلى الحوض ليشاهد منسوب المياه فيه. وقد حدث ذلك أكثر من مرة.

أ. حسام المدهون، مؤسسة العمل ضد الجوع

لو لم يحدث تأخير لقمنا بإنشاء حوض منفصل مدعم تماماً وفقاً للأصول. واضطررنا لتأخير العمل والتوقف ثم أصبحنا نخشى انهيار الحوض الأول فأحدثنا له منسوب كآلية للحماية (بحيث تتجه المياه في حال الضخ الزائد باتجاه الشرق وليس باتجاه الجنوب صوب القرية) اضطررنا لذلك بسبب التأخير الذي أجبرنا عليه.

م. محمد أبو حسين، مدير محطة تجميع مياه الصرف الصحي في أم النصر

هناك نقطة مهمة يجب أن أوضحها، وهي أنه لم يبدأ الضخ إطلاقاً على الحوض الأول. المهندس عبد الرزاق ذكر معلومة خاطئة والحقيقة أن منسوب الضخ لم يرتفع، ولم نقوم نحن بتجاوز المنسوب، ولم يكن سبب الانهيار ما ذكره المهندس عبد الرزاق.

مقاطعة من قبل جمعة أبو شريتح

كان عندك علم بأنها ستتهار.

م، محمد أبو حسين، مدير محطة تجميع مياه الصرف الصحي في أم النصر

لم يبدأ الضخ إطلاقاً إلا بعد أن تم استكمال الحوضين بالكامل.

م، عبد الرزاق الغرباوي، مؤسسة العمل ضد الجوع

هذا كلام غير صحيح، كانت المضخات شغالة على الحوض وأنا موجود. وقمت شخصياً بالحديث مع المشغل وقلت له أوقف الضخ على الحوض رقم (١) وشغل الضخ على الحوض الجديد لأننا انتهينا من العمل به. هذا الكلام صدر مني، لأنني قلت أن المنسوب عالي في الحوض الأول وأوقف الضخ وأبلغت المهندس مروان البردويل بهذا الكلام.

أ. حمادة البياري، UNOCHA

يا جماعة، نحن لسنا بصدد التحقيق.. أشعر بأن الحديث يدور عن تحقيق فيما حدث. نحن لا نقوم بتحميل مسؤولية بعضنا للآخر. مرة أخرى، "فهمونا شو هو الوضع الآن في قرية أم النصر؟"

م، عبد الرزاق الغرباوي، مؤسسة العمل ضد الجوع

دعوني استكمل حديثي. بالنسبة لإجراءات الأمن والسلامة في الأحواض الطارئة. تم اتخاذها بحيث لو حدث شيء خارج السيطرة مثل مرور دبابة على جنب الحوض، وأشياء أخرى قد لا تخطر ببال بعض الناس. حيث حدث وأن دمرت دبابة أحد الخطوط ولو حدث ذلك في منطقة أخرى لتسبب الأمر في تدمير الحوض كلياً. أخذنا في الاعتبار أنه لو حدث طارئ فسيكون اتجاه الماء إلى الغرب وليس إلى الشرق أو الجنوب. وهذا يؤكد بأن الإجراءات التي اتبعناها سارت بشكل سليم.

أ. زياد أبو ثريا، رئيس بلدية أم النصر

نحن سعداء بهذا اللقاء الذي يعالج قضية من أهم القضايا التي يعاني منها سكان المنطقة الشمالية. بخصوص الوضع في أم النصر حالياً. حتى الآن لم تزل آثار الكارثة في قرية أم النصر. وهي قرية صغيرة حيث تضرر جزء منها. حتى الآن بعد ٦ شهور لم تزل آثار الكارثة بالغة من وجود دولة بمعدات وطاقتها وجميع أخصائيتها. هنالك مشكلة في تنظيف آثار الكارثة.

م، ماهر النجار، مصلحة مياه بلديات الساحل

هل هنالك مشاكل أخرى؟ السبب في سؤالي هو وجود ميزانية لدينا، وإذا أردتم يمكننا أن ننظف المدينة كلها.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا

هذا كلام مخيف، لأن إزالة آثار الكارثة إثر انهيار الحوض الصغير لم ينتهي بعد مضي ستة شهور فما بالك لو انهار الحوض الكبير؟

أ. زياد أبو ثريا، رئيس بلدية أم النصر

كما قلت لم تنتهي من تنظيف آثار الكارثة حتى هذه اللحظة. قبل حدوث الكارثة كانت مساحة الحوض الذي انهار حوالي (٢٠) دونماً وحالياً أصبح عندنا حوضين مساحتهما ٥٠ دونم. يعني زادت مسأسة الأهالي. بمعنى اتسع المسطح (البحيرات) الذي تغطيه المياه العادمة بجوار القرية، والمستقبل لا يعلمه إلا الله.

وفيما يتعلق بالمتضررين من سكان قرية أم النصر. استعدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بتوفير المأوى لهم وما إلى ذلك. وبدأت تقدم مبالغ مالية للمتضررين لإعمار بيوتهم. ولكن للأسف الشديد كانت التعويضات غير عادلة حيث تراوحت قيمتها بين (٥٠ \$) دولار أمريكي إلى (٣٧٠٠ \$) دولار أمريكي. حيث تم تقديم المساعدة لنحو ٩٥% من المتضررين من سكان أم النصر. نحن نشيد بدور الوكالة على ما قامت به في أم النصر من إيواء للناس وتوفير بدل إيجار. ولكن بخصوص تعويض الأضرار الموجودة في أم النصر أقول بأن التعويض لم يكن عادلاً ولم يؤدي الغرض المطلوب. كلكم تعرفون بأننا مقبلون على فصل الشتاء. وتعرفون أن كيس الاسمنت في السوق يبلغ حوالي ١٢٠ شيكل إذا وجد. يعني التعويض بخمسين دولار أمريكي تشتري كيس ونصف الكيس من الاسمنت.

بخصوص المساعدات ودور الجهات والمؤسسات المختلفة والحكومة في كارثة أم النصر. أبدأ بالسلطة، قالوا لسكان أم النصر، اسمحوا لنا أن نقيم أحواضاً في شمال القرية ونحن سننقلكم إلى منطقة أخرى. ولكن حتى الآن نحن نجري وراء سراب. بخصوص الهاتف والاتصالات، حتى الآن لا يوجد خطوط هاتف أو اتصالات في أم النصر. بخصوص الكهرباء، طلبنا من المدير السابق لشركة الكهرباء "أبو سمهدانة" نقل عمود كهرباء ضغط عالي لمسافة (٢٠) متراً، ولكنه طلب (٢٠٠٠ \$) دولار أمريكي. فقلنا له هذه قرية منكوبة ويفترض بأن تساعدنا فقال اذهب إلى المالية واطلب منها أن تغطي قيمة التكلفة.

بخصوص وزارة الأشغال، عندما كانت الشاحنات التي تقوم بتنظيف المنطقة تأتي إلى المنطقة كان يجب علينا أن نوفر لها سولار بعد ما أوقف الاتحاد الأوروبي تقديم السولار لنا. كان يجب أن نوفر للشاحنات سولار وإكرامية للموظفين العاملين في الأشغال. كان ذلك يقدم باسم البلدية، والبلدية طبعاً تأنه بين غزة وبين رام الله. لا أحد منهم ينظر إلينا، "مشغولين بقضايا أكبر" بالبحث عن الدولة التي تحت الاحتلال. بخصوص وزارة الاقتصاد، لنا موقف غريب جداً مع وزارة الاقتصاد، يعني قضية تسجل. اتفقنا مع مقاول ليقوم بتنظيف القرية على أن يتم إعفائه من وصولات الرمال. وقمنا بتشغيله، لأننا كنا مضطرين لذلك سواء رضيت الحكومة أم لا. رفضت وزارة الاقتصاد ذلك. وعقد اجتماع وقيل لي أن هذا لا يجوز لأنه يعتبر سرقة رمل وخلافه. فقلت ما المطلوب؟ قالوا لي أن تمنع السيارات ونحن سنغلق المحاجر في قطاع غزة ونفتح "الطمم" في أم النصر ويتم تنظيف المنطقة. فقلت هذا هو المطلوب. فأوقفت العمل في أم النصر "عمل المقاول". انتظرنا نحو شهر وصول سيارات الكباش لتقوم بالتنظيف ولكن لم يأت أحد. فعرفت أنه يجب أن نقوم بذلك بمفردنا، طبعاً قامت الوكالة بتوفير كباش لنا، وأحضرتنا شاحنات على حسابنا.

جاءت مصلحة المياه بعد شهر لترميم ساتر، وكان أبو حسين متعاون معنا جداً، حيث كانت بعض الشوارع التي قمنا بتجريفها تحتاج رمل كركار. فقمنا بالاتصال على أبو حسين وقلنا له وفر لنا سيارة أو سيارتين، لكي نؤمنها للناس. فكان أبو وسيم متعاوناً معنا يعطينا أي شيء نطلبه لإعمار الشوارع من طين وكركار. اليوم تفاجأت باتصال يقول ممنوع على أي سيارة أن تخرج من المحجر الموجود داخل القرية لأهالي القرية، إلا على الساتر لأنهم معدودين ويجب أن نسجلهم كمساهمة من الحكومة في إعمار الساتر. اتصلت وذهبت إلى وزير الاقتصاد ٧٠ مرة.. "فش داعي، ما دام المحجر... المنافع تخرج من القرية، والمجاري تأتي إلى القرية" هذا بخصوص وزارة الاقتصاد.

أما بخصوص انهيار الحوض. طبعاً حدث انهياران لأحواض في المنطقة، ربما حدث لبس لديكم حول هذا الموضوع. أعني هنا هو الانهيار الثاني. حدث وأن أقيم حوضين شمال القرية، حوض شرقي وحوض غربي، وهو ما تحدث عنه الأخ عبد الرزاق، انفجار الحوض كان إهمال ولم يكن مخططاً كما يجب. أضعف نقطة في الحوض الغربي الذي حدث فيه انهيار المياه كان الجدار الجنوبي الذي يواجه القرية، ووصل منسوب المياه ما يقارب ٤٠ سنتيمتر من حافة الساتر. ولولا قدر الله لانهار الجدار الجنوبي في الحوض الغربي على أهالي القرية. "كنت أنا فوق بئر أنا وأبو رمزي ننظر فيه بالعين والماء تحوم فيه حوم، وكنا نصيح على الأولاد الصغار، أهربوا، "اشردوا" لذلك لا اعتقد بأن القضية كانت مخطئة، لأنه لو كانت مخطئة لتم تأمين الجدار الجنوبي في الحوض الغربي. صحيح أنه حدث فيما بعد تأمين لهذا الجدار عبر تدعيم الجوانب.

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر

عند إنشاء حوض جديد في منطقة تعلق القرية بما يعادل (٤٠) متراً يجب أن يكون هناك سواتر، نظام، رقابة.. عدة أمور. للأسف الشديد قبل انهيار الحوض الجديد الذي أقاموه عند أم النصر بيومين فقط بالصدفة كنت فوق عند الحاووز... وحينها اتصلت على حمدي مطير، وقلت له أنا بالصدفة موجود عند الخزان، الحوض الموجود هنا يشرف على الانهيار، فقال لي يا جمعة أنا في اجتماع في سلطة المياه وسأرسل المهندس الخاص بنا. قسماً بالله ساعة ونصف وأنا أنتظر، وكان الجو ماطر، وعاودت الاتصال به مرة ثانية وقلت لم يأتي أحد، فقل لي حتى الآن لم يأت؟ فقلت نعم، فقال لي، ستجده في الطريق إليك. انتظرت قليلاً ثم نزلت. علماً بأنه كان هنالك اتفاق في المحافظة مفاده أننا نتحكم في عمليات الضخ، لقد قالوا لي "يا جمعة الشبر في أيدينا" سعدي علي قال ذلك بالحرف الواحد "إحنا بنتحكم فيه، وسيكون هناك مهندسين ومراقبين، وسيكون هناك حارساً في المنطقة، "المحبس في أيدينا" وتفاجأنا بعد يومين بالانهيار. اتصلت بأكثر من جهة، ولكن أحداً لم يرد "كله شرد" حتى المكتب الخاص بهم في الشمال يوم الجنازة أخلوه وهربوا منه. وبعدها بدأنا بالتحرك. توجه الإخوان والأخ أبو فارس (نائب رئيس البلدية) إلى الأخ هنية على أمل أن نجد بديل.

تعاوننا مع المهندس خليل مطر من بلدية بيت لاهيا ووجدنا قطعة أرض مساحتها ٤٠٠ دونم، أرض كشاف وأرض حكومة، ليست تابعة لأحد تقع قرب الجامعة الأمريكية في بيت لاهيا. كان بعضها مزروع، يعني يمكن تعويض المزارعين وإخراجهم منها. تم الاتفاق على هذا الرأي بالإجماع من قبل سكان القرية بالرحيل إلى المنطقة الجديدة. وتم عمل كتب رسمية بالموافقة على الرحيل. وبعد فترة بدأت الأمور تختلف. تم الاتفاق مع هنية على فتح بركة مؤقتة على أن تضخ في المنطقة المرتفعة، وقلنا إذا وافقت على قطعة الأرض، الكتاب موجود وموقعين عليه وهو يشمل عملية تعويض وكل شيء. لم يحدث شيء، وأنشؤا الحوض.

وعندما أرادوا إنشاء حوض جديد عارضناهم، وجلسنا معهم عدة مرات وقلنا لا يوجد إمكانية بأن نسمح لكم بإنشاء حوض جديد. قالوا لماذا؟ قلنا ليس قبل أن تجدوا لنا بديل للسكن. أوقفناهم عن العمل. وعندما جاء المهندس لسألته ماذا تفعل هنا فقال أريد إنشاء خط. فقلت له هذا الأمر موقوف منذ شهرين وممنوع العمل فيه، ولا يوجد إمكانية لكي ندع أحداً يعمل إلا بوجود بديل. هذا ما تم الاتفاق عليه مع البلدية ومع الجهات المختصة. أجرى المهندس اتصالاته، وقالوا لي أبو حسين قادم إليك. أتفاجأ بقدوم القوة التنفيذية. قالوا لي أنت جمعة؟ فقلت نعم، قالوا أنت تعطل المشروع؟ فقلت طبعاً، ولكن هناك اتفاق مع المسؤولين بأنه لا يوجد إمكانية لمد خط إلا بعد إيجاد بديل لنا. ونحن في انتظار البديل، لأنه لا يجوز إقامة مزيد من البرك

أعلى من مستوى القرية. فقالوا لا المشروع هذا يجب أن يتم لأن نهايته في ٢٠٠٧/٨/١. المهم، بعد حدوث مشادة كلامية، اتصل في مسؤوليه، واصطحبته ليرى ما يحدث على أرض الواقع. حتى أن الرجل "خجل من نفسه" وقال أرى أن كلامك صحيح، ولكن ماذا عن المسؤولين؟ فقلت أنا مكلف منهم بأن أتحدث إليك في هذا الخصوص.

وفيما بعد حدث اتصال مع أخونا وائل الشقرا، وهو مسئول التنفيذ في الشمال، فقال لي "يا جمعة هذا المشروع يبدو يمشي" فقلت له "فش إمكانية انو يمشي، إذا بدو يمشي لازم نقعد مع بعض ونأخذ قرار كامل يا أسود يا أبيض" فاتفقنا على أن نجلس معاً. وبعدها فعلاً جلسنا نحن في لجنة الحي مع الأخ وائل الشقرا. أعطيته الكتب والقرارات التي بحوزتي ومنها قرار الأخ هنية بتخصيص قطعة أرض. فعندما شاهد تلك الأوراق قال لي "أنا خلص، أنا رافع ايدي، واترك الموضوع لحين الرد فغابوا عنا ما يعادل أسبوع. وقالوا "يا جمعة سيتم اتفاق يقول بأنه يتم مد الخط على أن لا يتم نزول نقطة ماء إلا يكون في الكم حل". فمدوا الخط، ونتفاجأ بأن الخط يعمل في الليل، ولا نعرف عنه، ومضخات تعمل في الليل وتضخ من نفس الخط الذي تم إنشائه حديثاً.

وحدثت الكارثة، وربنا سترها معنا. الأخ أبو طارق اتصل يومها وقال لي "جمعة، البركة انهارت، فقلت له لا أرى شيىء" فصعدت فوق منزلنا وإذ بالمياه تندفع من حوض إلى حوض... لماذا فعل المهندسون ذلك؟ ولماذا لم يأخذوا بالحسبان أن طبيعة المنطقة رملية.

كان هنالك اتفاق على وقف الضخ إلى حين توفير حل جذري لسكان أم النصر، وتفاجأت بأن هناك قرار بإعادة الضخ. أنا أتكلم بكل صراحة، فقد حاولت أن أقص الخط الحديد من أساسه. يتحججون بقصة أن منسوب البركة يرتفع، ويقولون بأنها ستطفح على بيت لاهيا والقرية، ولكن ما فهمته من المهندسين أنفسهم أن الخط القادم من معسكر جباليا ويضخ هنا، هو المسبب لارتفاع منسوب البركة وهو وراء الضغط الذي يحدث ويتسبب في فصل المضخات. وهو ما يتسبب في خلل في بركة أبو راشد، الصفاوي، وفي الشوارع الداخلية. يقولون لماذا نعارض، الحل في عمل برك جديدة في القرية، "وبنتحوط إحنا كقرية ببرك المجاري"

هذه الجلسة هي الثانية التي أجلسها هنا، منذ أربع سنوات جلست هذه الجلسة، بخصوص أحواض ترشيح المياه. الورق عندك ووقعنا علي تعهد. المهندس سعدي علي، جلس هنا وقال بأن هذه مياه أمطار ليس إلا. وكتب على نفسه تعهد، وفيها سيكون ملعب، اليوم صارت برك مجاري. "طيب، اليوم عملنا حوض، وبكرة كمان حوض، بس بعده وين نعمل؟" الموضوع هذا يحتاج إلى حل جذري، ولن نكون ضحية، يكفي ما حدث عندنا. لحتى الآن لا نعرف من نلوم ونحاكم. مع العلم بأننا نعرف المتهمين ونعرف المسؤولين.

أ. رامز يونس، مركز الميزان لحقوق الإنسان

هل أفهم من كلامك بأن هنالك مطلب واحد رئيس لسكان القرية؟

أ. جمعة أبو شريطح، مواطن من سكان أم النصر

يجب توفير البديل لنا. إما قرية وإما مجاري. اختاروا حل انتم يا مسئولين، إما قرية وإما مجاري.

أ. رامز يونس، مركز الميزان لحقوق الإنسان

هل تقبلوا بأن يبقى الوضع على ما هو عليه بشرط أن لا يتم ضخ مزيد من المياه إلى البرك؟

أ. جمعة أبو شريطح، مواطن من سكان أم النصر

إذا تم إغلاق الضخ إلى أم النصر، ماذا سيحدث في باقي المناطق؟ وأين سيتم تصريف المياه؟ يمكن أن نتحمل فترة ٦ شهور لكي تجف البرك في أم النصر ويمكن أن نجرّف البرك فيما بعد.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا

المشكلة ليست في أم النصر وحدها وإنما أيضاً في بيت لاهيا. بالنسبة للحوض الكبير الذي تحدث الإخوان عنه هو عبارة عن ساتر ترابي. "يعني لو جاء فأر وثقب الساتر، كل عام وأنتم طيبون" حوالي ٣-٦ مليون لتر مكعب من المياه ستحتاج بيت لاهيا. يا إخوان، أنا عاصرت موضوع المجاري منذ إنشائها ويمكن أنا كنت في الموضوع وأول إنسان كنت أعمل على الموضوع حيث كنت أخذ عمال وأحفر للحوض الرملي "بالطورية" كنت في بداية الموضوع منذ إنشاء الأحواض الرملية. نعم، هنالك خطر قائم على بيت لاهيا وعلى أم النصر، "وعمر ما الخطر خالص"

يا إخوان الحل كما أراه يتمثل في ما طرحته في عام ١٩٩٦ في وزارة التخطيط بإقامة خط ناقل إلى البحر. كل محطة في العالم يوجد لديها خطط للطوارئ في حال عطل في الكهرباء أو انفجر أحد الأحواض أو أي خلل آخر يجب أن يتوفر خط

للطوارئ فيها. على أن تتم طريقة التصريف إما إلى بحر أو نهر أو ما إلى ذلك. أنا لا أتصور أن يتم نقل الأحواض من المنطقة الشمالية إلى المنطقة الشرقية قبل ١٠ سنوات. أنا أعمل في بلدية بيت لاهيا منذ العام ١٩٨٧ ومنذ العام ١٩٨٦ منذ إنشاء مشروع ري البساتين وتم إضافة الأحواض وتم عمل المضخات الموجودة على الحوض الكبير. شاركت مع UNDP أكثر من مرة في اجتماعات في القدس حول الموضوع. وقد توقف إنشاء الخط الناقل بعد المفاوضات في العام ١٩٩٣.

وحدث أن بعض أصحاب المزارع في بيت حانون عارضوا عملية الضخ في وادي بيت حانون. من ثم بدأ الضخ في الأحواض الرملية. أول حوض انهيار كان بالقرب من منزلي، وغرق منزلي في المجاري حيث بلغ ارتفاعه متر ونصف داخل المنزل هذا في العام ١٩٩٢. " المشكلة ليست بسيطة علماً بأنني أشرك في هكذا اجتماعات منذ سنة ١٩٨٧. وحتى اليوم يقولوا غداً وبعد غدٍ سيكون هنالك حل. الحل الوحيد هو إيجاد خط ناقل إلى البحر. يجب أن يكون هنالك خطة متكاملة للمعالجة.

بالنسبة لموضوع أحواض التنقية الذي طرحه المهندس ماهر، هذا ليس حل للمشكلة يا إخوان. كم من الممكن أن تستوعب من مياه المجاري؟ وكذلك مياه المجاري التي ستضخ منها لن تكون معالجة بالشكل المطلوب بسبب وجود الخثر الذي سيغلق أحواض الترشيح. مما سيترتب عليه مشكلة جديدة تحتاج إلى تمويل مشاريع جديدة لحلها. وبذلك لن نصل إلى مرحلة ننهي فيها المشكلة بشكل جدي. يجب أن نفكر بطريقة صحيحة لحل المشكلة.

م، ماهر النجار، مصلحة مياه بلديات الساحل

ما طرحه المهندس يونس بخصوص الخط الناقل مهم جداً. فقوات الاحتلال كانت ترفض أن يتم الضخ من منطقة الأحواض عبر خط مستقيم. وقد هددوا بضرب أي خط بطائرات F16 إذا تم تنفيذه وكان ذلك خلال فترة المرحوم المهندس نبيل الشريف عبر اتصاله بشركة المياه (مكروت) الإسرائيلية. الآن يوجد تفكير آخر يتمثل بإقامة خط ناقل من أحواض أم النصر إلى بركة الشيخ رضوان، على أن يتم تطوير المضخة هناك، بحيث تضخ إلى البحر. تلك المياه ستكون معالجة قبل ضخها إلى البحر. ذلك يتضمن أن يتم استخدام الأحواض القائمة الآن في أم النصر كحل مؤقت. أعتقد بأن قوات الاحتلال لا تعارض هذا الاقتراح. ويمكن كذلك التحايل عليها بسبب أننا حالياً نضخ إلى مياه البحر عبر بركة الشيخ رضوان. من الممكن أن تطور هذه الفكرة من خلال مشروع ولكنه طبعاً يحتاج تمويل.

متحدث:

الفكرة المطروحة يجب أن تتضمن أن يكون هنالك إعادة تأهيل للأحواض السبعة، وتجميع الموجودة حالياً لتتمكن من الضخ إلى بركة الشيخ رضوان. ولكن أعرف من خلال الكتاب الذي أرسلناه إلى الوفد الإسرائيلي عبر الوفد المصري أن المياه في الحوض الكبير مطابقة للمواصفات، فما المانع من أن نضخها مباشرة إلى البحر. فلماذا إذاً نحتاج إلى أن نرسلها إلى الشيخ رضوان؟ دعوني أوضح الصورة. كان معنا الأخ علي أبو مرسية وأعدنا كتاب باللغة الانجليزية عن الخط ومساره إلى الشيخ رضوان. هذا الكلام من ٦-٨ شهور فلماذا لم نبدأ بتنفيذ هذا المشروع طالما لا يوجد معارضة من جانب الاحتلال؟ "لماذا استمرينا بمشاريع وبحفر برك ووضع مضخات ونعرض الناس لمخاطر" إذا كان هذا المشروع مجدي أكثر فلماذا لم ننفذه.

أ. كامل أبو قايده، أحد سكان أم النصر

الكل يتحدث عن موضوع البرك الجديدة والقديمة، ولكن المشكلة الأساسية لدينا هي أن القرية كلها مقامة على مستنقع من المياه. الأسبوع الماضي كانت وكالة الغوث بصدد تركيب حمامات للناس المتضررين، وبعد انتهاء ذلك أرادوا عمل بئر لمياه الصرف من الحمام، وعند وصولهم في الحفر إلى عمق مترين خرجت المياه من الأرض. فإذا كان هذا هو الحال فما بال القرية بالكامل وما هو مستقبلها؟ لذلك يجب التفكير في إجلاء السكان من المنطقة.

د. حسن شعبان، وزارة الأشغال العامة

أين تم حفر البئر؟

متحدث مقاطعاً

هذا أمر خطير جداً ويحتاج إلى زيارة ميدانية.

أ. كامل أبو قايده، أحد سكان أم النصر

" شرق الارتباط" بالقرب من مخيم الإيواء المؤقت الذي تم إنشاؤه. مهندسو الوكالة قالوا "حرام واحد في القرية يظل" لأنه من الممكن أن "تهفت" القرية مرة واحدة. لذلك التفكير يجب أن لا يكون حول البرك وإنما إجلاء السكان لأن احتمال حدوث كارثة مرة أخرى قريب جداً. نرحب بكم إذا أراد أي منكم أن يزور المكان.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا

أنا أؤيد هذا الكلام، وأعرف أن المنطقة، وقد كنا ونحن صغار نحفر هناك ونخرج منها ماء للشرب. بمعنى أنها أرض نزاز.

أ. كامل أبو قايدة، أحد سكان أم النصر

نعم نحن نعرف هذه المنطقة ولكنك تتحدث عن المنطقة الشمالية ونعرف انه يوجد فيها نزاز، ولكن هنا أنا أتحدث عن المنطقة الجنوبية والتي لم يكن فيها نزاز. المهندسين قالوا أن ما خرج من ماء ليس ماء وإنما مجاري لأن به رغوة المجاري.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا

ما قصدت قوله هو ان منسوب المياه الجوفية في القرية مرتفع أصلاً فما بالك اليوم مع المجاري؟

د. حسن شعبان، وزارة الأشغال العامة

أقترح على المهندس ماهر أن يقوم بعملية تحقق من الأمر عبر عمليات حفر في المنطقة وكذلك في منطقة المنازل السكنية. هذه المشكلة تمثل خطراً كبيراً على أساسات المباني. استكمالاً لحديث المهندس يونس غالية، أتوجه إلى سلطة المياه كونها مسؤولة عن الوضع الراهن وعن تنفيذ المشاريع الكبرى فيما يتعلق بالمياه والمجاري. وإذا لم يكن هنالك آلية لتصريف المياه الزائدة في المحطة الجديدة فستكون المحطة الجديدة كارثة. ولذلك دعونا نفترض أسوأ احتمال وهو أن قوات الاحتلال ستمنعنا من ذلك. أنتم تذكرون اقتراحي حول ذلك من أن كل محطات غزة يجب أن توجه إلى وادي غزة. التصميم لذلك والتنفيذ ليس صعب.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا

طيب، كم المسافة بين المحطة ووادي غزة؟

د. حسن شعبان، وزارة الأشغال العامة

ليست كبير، قمت بعمل وتصميم دراسة كاملة حول ذلك، لأن ثمن إنشاء المحطة حوالي ١٠٠ مليون، و١٠٠ مليون أخرى لوادي غزة، و١٠٠ مليون للجنوب، إذن إجمالي التكلفة تتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠ مليون. بالإضافة إلى أننا نحتاج ١٦٠٠ دونم للمحطات الأربعة الرئيسية. أما إنشاء محطة واحدة فستكلف فقط ربع المساحة، ربع التكاليف، وتكلفة أقل للصيانة في المستقبل، وضمانة ١٠٠%، والخط الناقل يبقى كما هو، وباقى الأمور تبقى كما هي. أرجوكم اعملوا ورشة عمل لندناش الموضوع. بالنسبة للقرية البدوية، قلت ذلك من فترة ولم تستمعوا إلي. أنتم أردتم الرحيل إلى أم النصر. دعونا نعمل اجتماع ونرفع توصيات إلى مجلس الوزراء.

كما تعلمون، نحن لا نستطيع استغلال المياه المعالجة في الزراعة لأن مستوى صلاحيتها ليس جيداً وليست مضمونة، وكذلك لا يوجد أراضي زراعية كافية لاستيعاب هذه المياه. يجب أن نكون منطقيين الآن قبل أن نتورط مع السويديين ونعلن عن عطاء المشروع. دعونا ندرس البديل، والبديل هو وادي غزة.

هناك نقطة أخرى أهل بيت حانون وبيت لاهيا لا يعرفونها، وهي أن المنطقة الواقعة على ما مساحته ٣-٥ كيلومتر من ايرز باتجاه الجنوب ستكون منطقة إستراتيجية لمناطق صناعية ومحال تجارية وما إلى ذلك. وجود المحطة وحتى المقبرة ستعيق التطوير فما بالك باستخدام ٢٠٠ دونم فقط لمحطة مجاري. أنا كنت ضد وضع القرية البدوية في أم النصر إبان تولي عبد الرحمن حمد منصب وزير الإسكان بسبب أنه إذا حدث استقرار أمني وسياسي فإن هذه المنطقة ستكون سياحية. وإذا قررنا نقل الميناء إلى الشمال فكل المنطقة سترتفع قيمتها والدونم الواحد سيصل ثمنه إلى مليون دولار. كان هناك منفعة مادية لسكان القرية البدوية عند انتقالهم إلى منطقة أم النصر طمعاً في مبلغ التعويض بقيمة ٣ آلاف دولار التي أعطيت لهم.

أ. زياد أبو ثريا، رئيس بلدية أم النصر

هل تعتبر الإقامة قرب المجاري، و ٣ آلاف دولار إغراء مادي كاف؟

د. حسن شعبان، وزارة الأشغال العامة

ما حدث حدث، ونحن الآن بصدد البحث عن حل مناسب.

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر

يجب علينا أن نمنع أي مشروع يقام على أرض القرية. بهذه الطريقة نلقت الانتباه ونضغط لإيجاد حل.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا

أريد تعليق من المهندس ماهر على موضوع الشيخ رضوان. نعرف أن البنية التحتية جيدة في شوارع تلك المنطقة الذي يجري الحديث عن إنشاء خط ناقل فيها، ولكنها ستخرب إذا تم تمديد الخط. لذلك نحن في بلدية بيت لاهيا نقترح أن يتم تمديد الخط الناقل إلى مدرسة الشيماء في بيت لاهيا من ثم إلى منطقة المدرسة الأمريكية وهناك يوجد خط يستمر إلى منطقة هونداي من ثم باتجاه الغرب قرب منطقة المخابرات على البحر.

م، أحمد بارود، محافظة شمال غزة

نحن نعرف أن خيار وادي غزة هو الأفضل بسبب بعده عن المناطق السكنية ووجود انخفاض طبيعي في الأرض، ولكننا نتحدث حالياً عن إجراء طارئ يرفع الضرر عن سكان القرية.

م، محمد أبو حسين، مدير محطة تجميع مياه الصرف الصحي في أم النصر

أريد أن ألفت انتباهكم إلى طبيعة عملي، لأنني دائماً أحمل مسئولية أكبر من الصلاحيات الممنوحة لي. أنا اعمل كمدير تنفيذي لمحطة الشمال، أنفذ السياسة التي تضعها مصلحة مياه بلديات الساحل والمبرمج والمشغل هو شركة (Infa Man) بناءً على عقود تم إبرامها مع مصلحة مياه بلديات الساحل.

تم إنشاء الأحواض الشمالية من خلال تمويل المؤسسة الأسبانية "العمل ضد الجوع" ولم يتدخل فيها أحد. كان مهندسها ومشرفها هو عبد الرازق الغرابوي ومعه فريقه مع إشراف عام من المهندس مروان البردويل. وعندما بدأ الضخ فيها كان القرار بالإجماع وبموافقة رئيس بلدية أم النصر. وعندما تم استكمال الحوض الغربي جاء المهندس سفيان أبو سمرة وأكد ما قاله جمعة أبو شريتح بأن الحوض عبارة عن صحن من الطين. عبارة عن طبقة صلبة جداً من الطين، وكان من المقترح عمل عدد من الحفر داخل الحوض، ومع ذلك تم الموافقة على تمديد الخط والضخ. بعد حوالي أسبوع أو عشرة أيام حدث انهيار الساتر الوسطي في الحوض الغربي والذي كان مصمم أن ينهار ووضع على أساس أن يحول اتجاه المياه كما تحدث المهندس عبد الرازق.

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر، مقاطعاً

هذا كلام غير صحيح!! عندما طلب مني في التقرير تحميل مسئولية ما حدث أول من أحمله المسئولية "هو أنت" (وأشار إلى أحد الحضور) الثاني حمدي مطير والثالث هو محمد أبو حسين وسعدي علي. هؤلاء الأربعة هم من حملتهم المسئولية.

د. محمد الكفارنة، رئيس بلدية بيت حانون

عيب أن يتصل أي من المسئولية. أنا سلمت ملف كامل للمجلس التشريعي من يوم قدمنا إلى بلدية بيت حانون وقبل ذلك. المراسلات موجودة للرئيس أبو عمار "رحمه الله"، والرئيس أبو مازن، ورئيس الوزراء، وأبو علاء قريع، لكل المسئولين. ملف كبير، ذكر فيه أكثر من مرة أن نقطة الصفر اقتربت، "الحقونا، انتكنا"، الانهيار قريب... كله موجود... قمت بتسليمه إلى المجلس التشريعي. والقصد أن التقصير كان موجود من فوق. أساس المشكلة تكمن في إهمال الحكومات المتعاقبة للبلديات بشكل عام وليس فقط للأحواض. نحن في البلديات كم مهمل. نحن نستمر عورة كل الحكومات التي تأتي ولا أحد يسأل عنا. نحن ننسى العيب والنقص الذي لديهم. عملنا مائة اجتماع بهذا الخصوص، مع أبو مازن جلسنا، مع أبو عمار، مع أبو العبد هنية، مع أبو علاء قريع... مشكلة البلديات والأحواض لا أحد يهتم بها. المراسلات موجودة وتشمل مراسلات المؤسسات الحقوقية والإنسانية والمناحة. ولازلنا نعاني نفس المعاناة ولكن أحد لا يسأل عنا.

قلنا اعتبروا البلديات ولو مؤقتاً حالة طارئة وادخلوا موظفيها كموظفي سلطة... كما تعطوا موظفي البطالة أعطونا. ولكنهم قالوا "أنتم شخصيات اعتبارية مستقلة"... نحن مسئولون عن جمع القمامة، ولكن إذا لم نفعل تكون مشكلة للحكومة مثل إضراب عمال بلدية غزة حيث اضطر الرئيس أبو مازن إلى إرسال نقود لهم. بمعنى أننا إذا أوقفنا خدماتنا فإن الناس ستغضب على الحكومة، ولكن أحد لا يستوعب القضية على الإطلاق. اليوم وبسبب التجاذب السياسي بين غزة ورام الله نحن في النصف ولا احد يهتم بنا.

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر، مقاطعاً

من هو المتضرر الأول من الأحواض؟ ألسنا نحن سكان أم النصر؟ اليوم، إذا قلنا بأننا سنوقف كل عملية الضخ إلى المحطة، ماذا سيحدث؟؟

متحدث

اعمل ذلك ونحن معك.

متحدث آخر
ستغرق نفسك؟

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر، مقاطعاً
هذه مشكلة قديمة ولا زالت قائمة، ماذا نفعل؟

د. محمد الكفارنة، رئيس بلدية بيت حانون
إذا لم يكن هناك ضغط لن يكون هناك حل.

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر، مقاطعاً
إذا الشعب سيقدر (سكان القرية)، ونحن مستعدون لتحمل المسؤولية.

م، محمد أبو حسين، مدير محطة تجميع مياه الصرف الصحي في أم النصر
طول روحك، أنت تجلس مع ناس أصحاب علم.

أ. جمعة أبو شريتح، مواطن من سكان أم النصر، مقاطعاً
"العلم غرقنا.. وقتلنا العلم.. العلم تبعك اللي حطيتو فوق قتل خمس أنفار.. ماتوا.. العلم بيقول انك تعمل برك مجاري فوق
وتقتل الناس؟؟"

الخاتمة

أ. رامز يونس، مركز الميزان لحقوق الإنسان
في نهاية الجلسة، شكراً جزيلاً لحضوركم ومشاركاتكم معنا. أريد أن أسأل.. هل ترون منسباً أن نستمر في عقد هكذا
جلسات.. ربما جلسة بعد شهر أو شهرين حول الموضوع؟

متحدثون

- نعم
- ضروري جداً
- ضروري نعمل متابعة

متحدث

صحيح أننا موجودون في مؤسسة أهلية، ولكننا كنا نأمل أن نخرج من هنا بقرار ما دام الوضع خطير لهذه الدرجة. يجب أن
نشكّل لجنة من البلدية والحافطة وسلطة المياه وسلطة البيئة وآخرين لتقييم الوضع ودراسة الخيارات.

م، يونس غالية، بلدية بيت لاهيا
اترك اللجان. الوضع يا إخوان أخطر من خطير. والمطلوب من مركز الميزان أن يضغط للإسراع بنقل الأحواض وعمل
خط ناقل إلى المشروع الجديد.

انتهى

قائمة بأسماء الحضور

الرقم	الاسم	الجهة
١.	كامل أبو قايدة	مواطن من أم النصر
٢.	د. محمد الكفارنة	رئيس بلدية بيت حانون
٣.	زياد أبو ثريا	رئيس بلدية أم النصر
٤.	حمادة البياري	UNOCHA
٥.	جمعة الشرايحة	مواطن من أم النصر
٦.	م. أحمد بارود	محافظة شمال غزة
٧.	د. حسن شعبان	وزارة الأشغال العامة
٨.	د. محمد العيلة	سلطة جودة البيئة
٩.	م. يونس غالية	بلدية بيت لاهيا
١٠.	م. عبد الرازق الغرباوي	مدير برنامج المياه والصرف الصحي، مؤسسة العمل ضد الجوع
١١.	حسام المدهون	مدير مشاريع، مؤسسة العمل ضد الجوع
١٢.	م. محمد أبو حسين	مدير محطة الشمال، مصلحة مياه بلديات الساحل
١٣.	م. ماهر النجار	نائب رئيس مصلحة مياه بلديات الساحل
١٤.	علي بن سعيد	دائرة صحة البيئة في وكالى الغوث
١٥.	علي أبو قليق	نائب رئيس بلدية أم النصر
١٦.	رامز يونس	مركز الميزان لحقوق الإنسان

خبر صحفي

مركز الميزان ينظم ورشة عمل حول مشكلات الصرف الصحي في شمال غزة

ضمن سعي مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى إعمال واحترام حقوق الإنسان خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في الصحة والسكن الملائم والعيش في بيئة نظيفة، نظم المركز اليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٩/١٠ ورشة عمل تحت عنوان "مشكلات الصرف الصحي في أم النصر: إلى أين؟ وإلى متى؟".

شارك في الورشة عدد من ممثلي جهات الاختصاص، من بينها بلدية أم النصر، بلدية بيت حانون، بلدية بيت لاهيا، محافظة الشمال، وزارة الأشغال العامة، سلطة جودة البيئة، مؤسسة العمل ضد الجوع، مصلحة مياه الساحل، مدير محطة الشمال، دائرة صحة البيئة في وكالة الغوث، OCHA، وعدد من سكان المنطقة. تناول اللقاء المشاكل التي تعاني منها قرية أم النصر وسكانها، بسبب تفاقم مشكلة أحواض الصرف الصحي التي تشكل تهديداً خطيراً لحياة السكان. وناقش المشاركون في الورشة آخر التطورات الميدانية لمشكلة الأحواض، وما يجب فعله لتلافي حدوث إشكالات في المستقبل.

أكد المشاركون في الورشة على ضرورة الإسراع في توفير حلول نهائية لهذه المشكلات وعلى رأسها مشكلة مياه الصرف الصحي، حيث أكدوا على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشرقية من جباليا، والذي توقف فيه العمل نتيجة عدم وجود مواد البناء وإعاقة قوات الاحتلال للعمل فيه. كما طالب المشاركون بضرورة العمل والتخطيط لتنفيذ مشروع الخط الرابط الذي يربط محطة تجميع مياه الصرف الصحي في أم النصر بالبحر واعتباره وسيلة قد تستخدم في حالات الطوارئ فقط، لتجنب حدوث كوارث تسببها فيضان أو انهيار الأحواض، كما حدث في السابق.

فيما أكد أهالي القرية على ضرورة الإسراع في إيجاد حل دائم لمشكلتهم، حيث أنهم عرضة لخطر مستمر نتيجة الازدياد المستمر في منسوب مياه الصرف الصحي برك التجميع، ونتيجة لوجود طفح جديد تحت الأرض التي أقيمت عليها القرية. وناشد الأهالي كافة المسؤولين بالإسراع بنقلهم إلى منطقة أكثر أمناً خاصة وأنهم مقبلون على فصل الشتاء.

انتهى